التحليل الجغرافي لمشكلة الفقر ومتطلبات التنمية البشرية (منطقة الدراسة مدينة الرمادي)

أ. د. عبد الناصر صبري شاهر الراوي د. نظير صبار حمد المحمدي
قسم الجغرافية / كلية التربية / جامعة الأنبار

المستخلص

تعد مشكلة الفقر من ابرز المشكلات السكانية التي تهدد المجتمعات لذلك تناولها المفكرين منذ القدم بمزيد من الاهتمام وتمكنت بعض الدول اعتماد سياسات وخطوات ناجحة في مواجهة هذا الخطر ، فلم تكتفي هذه السياسات والبرامج بتقديم المساعدات المادية والغذائية الملحة بل عملت على تدريب الفقراء وتأهيلهم للعمل ووفرت لهم فرص العمل المناسبة لإنقاذهم من الفقر وجعلهم قوه فاعلة في مسيرة التنمية.

ويهدف البحث تسليط الضوء على ظاهرة الفقر وتحليلها من خلال المنظور الجغرافي وتم اتخاذ مدينة الرمادي منطقة للدراسة وذلك لان ظاهرة الفقر لم تعد حاله اجتماعية اعتيادية بعد الاحتلال بل أصبحت مشكلة اجتماعية بارزه بعد أن ازداد عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر.

وقام الباحثان بتصميم استمارة استبيان وتوزيعها على عينة عشوائية ومن خلال تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى جمله من الاستنتاجات أهمها الرجوع إلى مؤشر دخل الأسرة باعتباره أفضل المؤشرات للكشف عن الظاهرة وتم تحديد خط الفقر الذي بلغ ٦٤.٣٥ ألف دينارا أي ما يعادل (٤٠) دولار للفرد شهريا كما تبين أن مشكلة الفقر تكون أكثر ارتباطا بالإسكان حيث بلغت نسبة الذين يسكنون وحدات سكنية مؤجرة ٦٦.٦٧% من العينة. وتقدم الباحثان بجملة من التوصيات التي يمكن اعتمادها لمواجهة مشكلة الفقر في المدينة العربية.

Geographical analysis for poorness problem in Ramadi city

Prof. Dr. Abdul-Nasir S.S. AL-Rawi and Dr. Nethier S.M. AL-Mehemdi**
*** Dept. of Geography, Coll. Educ., Univ. of AL-Anbar**

Abstract

Poorness is considered to be one of the most important demographic and social problems that threatening communities. As a result, this problem draw the attention of authors and governments since ancient times. Some governments with most concern had adopted certain political and economical steps toward overcoming this problem. These steps were not ended by providing financial support only, but also by introducing special training and development programs to enable poor people getting their own jobs which some of these jobs afforded by the governments.

This paper aims to cast light on poorness phenomenon and attempt to analyze it from a geographical point of view. In this context, Ramadi city has been considered to by the study area of this research work.

It is a well known fact that poorness doesn't remain a usual social problem particularly after the invasion of Iraq by American-British armies. The size of this problem has been dramatically increased and consequently the number of poor people who live under poor line is increased.

The researchers had designed a questionnaire form that was distributed on a random sample of individuals in Ramadi city.

The study revealed that poor line is determined by an individual monthly income equals or less than 64350 ID (equivalent to 40$ US). In addition, the study revealed the significant association of poorness with accommodation problem since 66.67% of poor people found to live in a hired dwellings.

The researchers mentioned some of relevant valuable recommendations that can be adopted to reduce the extent of poorness phenomenon.

المقدمة:

إن السرعة التي نمت بها المدن قد أدت إلى خلق مشكلات سكانية لا حصر لها جعلت دراستها أمرا لا مناص منه ، ونظرا لتفاقم المشكلات الاجتماعية فقد تناولت الدراسات الجغرافية هذه المشكلات منذ البداية مثلما تناولها المتخصصون في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية و باتجاهات مختلفة ومتنوعة وبدرجة جعلت مجال البحث فيها يكاد يتحول إلى دراسة المشكلات العامة للبشرية كلها.

وتبدو المدينة العربية في وقتنا الحاضر شبيهة بأية مدينة من مدن العالم التي تعاني من مشكلات حضرية مختلفة كنقص المياه الصالحة للشرب والازدحام المروري وكثرة الحوادث المرورية ومشكلات اجتماعية اقتصادية كالفقر والتسول والانتحار والتفكك الاجتماعي وقلة فرص العمل ونشوء الأحياء الفقيرة ومشكلات بيئية كالتعرض لخطر انتشار الأوبئة والأمراض المعدية وتلوث الأطعمة وتدهور شبكات الصرف الصحي ...الخ

تعد ظاهرة الفقر في المدن من الظواهر الشائعة في المجتمعات والبيئات الحضرية في دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث على حدٍ سواء ولكن بكيفيات مختلفة من حيث الأسباب والمسببات وخصائص المجتمعات وطبيعة النظام الاقتصادي السائد .

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الفقر قد نالت اهتمام المفكرين وأهل الخير لمالها من انعكاسات سلبيه على استقرار البلدان ومستقبلها الاقتصادي لذلك قامت العديد من الدول بتجارب ناجحة لمواجهة الفقر والحد منه كتجربة الصين التي تمكنت من خفض نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ٧% بعان كانت النسبة ٤٢% من مجموع السكان البالغ عددهم ١٣٠٠ مليون نسمة(١)

جاء هذا البحث بهدف تسليط الضوء على ظاهرة الفقر التي لم تعد حالة أو ظاهرة اجتماعية بعد سقوط بغداد عام (٢٠٠٣) بل أضحت مشكله اجتماعيه تؤثر على شريحة اجتماعية كبيره داخل المجتمع العراقي حيث أن توقف العمل في المعامل والمصانع وتسريح العسكريين وقوى الأمن الداخلي واستمرار المعارك داخل المدن

جعل ظاهرة الفقر تتفاقم ،لذلك سيتناول الباحثان ظاهرة الفقر وتحليلها وقياسها وفق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة والكشف عن مؤثراتها في المدينة متخذين من مدينة الرمادي أنموذجا تطبيقياً للدراسة كون هذه المدينة تمثل مركز محافظة الانبار.

نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن:

إن اتساع نطاق المدن في العصر الحاضر وازدياد حجم بعضها إلى درجة يمكن اعتبارها ظاهرة جديدة على خبرة الإنسان، جعل عددا كبيرا من المهتمين بالحياة الحضرية من منظور الدراسات العلمية التي تقع في نطاق دراسات جغرافية المدن وعلم الاجتماع الحضري يحاولون تصور مشكلات هذه التجمعات الحضرية الكبرى من اجل الوصول إلى سياسات تنموية يمكن أن تطبق بنجاح في معالجة هذه المشاكل.(٢)

وتجدر الإشارة إلى أن العلوم الاجتماعية قد اهتمت اهتماما كبيرا بالتنظير الجديد حول الهامشيين الحضريين(فقراء المدن) فخلال العقدين الاخيرين اهتمت العديد من الصحف والمجلات بأخبار متفرقة بعمليات التهميش ،فمرة تقرأ لجوء بعض الدول إلى استخدام الجرافات لإزالة الأحياء المتخلفة والفقيرة وإبعاد الباعة المتجولين وغيرهم من صغار المنتجين أو تشتيتهم ومرة أخرى تقرأ عن النقل الجماعي للهامشيين إلى مناطقهم الأصلية، ومع بداية السبعينيات من القرن الماضي اخذ الباحثون والسياسيون يعيدون النظر في مواقفهم التقليدية تجاه هذه الفئات الاجتماعية وذلك بعد الدور البارز الذي لعبته منظمة العمل الدولية في تأكيدها للدور لايجابي الذي تلعبه هذه الفئات في عملية التنمية:**Development** وللتعبير عن هذا الواقع الجديد استخدمنا مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي الذي ابتكره **Hart** كبديل للقطاع الهامشي أو التقليدي من جهة وفهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في البلدان النامية من جهة أخرى.(٣) كما يذكر الدكتور ثروت اسحق بان الفقر و الهامشية ونقص الخدمات الأساسية من الملامح البارزة في مدن العصر الحديث وخاصة ضمن البلدان النامية حيث تزداد معدلات البطالة وترتفع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة وهنا لابد من يفهم مصطلح (الفقر) يعبر عن بعض المؤشرات كانخفاض دخل الفرد وتدني المستوى الاجتماعي–الاقتصادي عن الحد الأدنى المقبول المعروف بـ(خط الفقر) فهذه كلها لا تحجب الحقيقة التي تؤكد أن مصطلح الفقر هو عرض لبنية اجتماعية اقتصادية مختلفة،حيث أن فقراء المدن يلوذون بالأحياء الفقيرة ومناطق وضع اليد فيشكلون فيها شرائح تشتغل بالأعمال العارضة والمهن غير الفنية ولها ثقافتها الفرعية وأساليبها الخاصة في التعامل وفلسفتها الخاصة في الحياة.(٤)

مفهوم الفقر:

على الرغم من أن الفقر كان سببا أو دافعا للعديد من الثورات الاجتماعية ،والتغيرات الكبرى ،والاضطرابات السياسية الممتدة ،وعلى الرغم من انه كان يضل مصدر الهام للفكر الإنساني وللفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين ، ولظهور عدد من النظريات السياسية والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية ،على الرغم من ذلك كله لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر حيث يمكن إدراك ذلك من خلال إلقاء الضوء على الأدبيات الواسعة التي نشرت وتنشر حول هذه الظاهرة الاجتماعية.

الجزء المشترك بين جميع تعريفات الفقر يدور حول مفهوم (الحرمان النسبي) لفئة معينة من فئات المجتمع، وفيما بعد ذلك تختلف التعريفات في حدوده ومكوناته ،وحتى في التعريف الشامل الذي وضعه البنك الدولي الذي يقول: الفقر ظاهرة اجتماعية تمثل عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة.(٥)

فهذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى، ومفهوم مستوى المعيشة كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف،فالفقر في الريف الهندي أو الصيني مثلا،والذي يؤدي أحيانا إلى الموت بسبب الجوع يختلف عن الفقر في أقطار أوروبا الغربية والولايات المتحدة الذي يشير بدرجة كبيرة إلى قضية التباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير إلى الحرمان المطلق.

في مقابل هذه التعريفات الموضوعية، هناك التعريف الذاتي للفقر، الذي يركز على تصنيف الفرد لذاته فيما إذا كان من الفقراء أم لا وفي غياب طريقة علمية يمكن التعبير عنها بآراء الأفراد أو الأسر في المجتمع فهناك مكونان مهمان لا بد من أن يبرز ا في تعريف لمفهوم الفقر وهذان المكونان هما (مستوى المعيشة والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد)(٦).

من خلال ما مضى يمكن إعطاء تعريف للفقر بأنه:((عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة))، وهذا التعريف يرتكز على مستوى المعيشة المادي القابل للقياس والذي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع من المجتمعات على حدة وخلال فترة زمنية محددة.(٧)

مسببات الفقر:

تعزى أسباب الفقر إلى جملة عوامل إلا أن السبب الرئيس يرتبط بالبطالة وجدير بالذكر أن هنالك أنواع من البطالة لا يمكن معالجتها كالبطالة التي تحدث بسبب الأمراض المزمنة أو العوق أو الشيخوخة مما يجعلهم يعيشون على المعونة والمساعدات طيلة حيلتهم، كم أن الاستخدام الواسع للتكنولوجيا سرح أعداد كبيرة من العمال الغير ماهرين إلا أنهم قد يحصلون على فرص عمل أخرى (٨) كما تعمل الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والحروب على إحلال فقراء جدد وزيادة الفقر في المناطق التي تحدث فيها، كما هو الحال لسكان المناطق المنكوبة في الباكستان بسبب الزلزال ومنطقة الدراسة التي تعرضت للحصار الاقتصادي والحروب التي أنهكتها.

ومن المفيد أن نشير إلى أن الإنسان الذي يولد في أسرة فقيرة يعيش في بيئة لا تمكنه من الحصول على مستوى تعليمي وصحي جيد وبذلك يصعب على أبناء الفقراء تخطي عتبة الفقر(٩) .

قياس الفقر:

هنالك العديد من المؤشرات،مثل نصيب الفرد من استهلاك الغذاء أو نصيب الفرد من الدخل القومي،والتي تستعمل لتحديد وقياس الفقر المطلق،وهذه المقاييس الكلية التي تبدو محايدة وموضوعية ينبغي ألا تخفي حقيقة ان الفقر هو بشكل أساسي مفهوم معياري **Normative** وان أي تعريف إحصائي للفقر إنما يعكس مجموعة من القيم التي تضع الحد الأدنى من مستوى المعيشة لتلبية الحاجات الأساسية في إطار اجتماعي وثقافي محدد، وفي فترة زمنية معينة ولكن لما كان تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعريفات الفقر، فأن من الطبيعي أن تتجه الجهود لقياس مستوى المعيشة بشكل أولي في كل الحالات الرامية لقياس الفقر معتمدين في ذلك مناهج خاصة به(١٠):

الأول: يعتمد على تحديد حجم الاستهلاك **Consumption** من سلع محددة.

الثاني: هو الدخل الكلي لوحدة القياس (الفرد والأسرة).

الثالث: حجم الإنفاق الكلي ليس على الاستهلاك فقط، وإنما على الحاجات الأساسية الأخرى، والمنهجان الأولان هما الشائعان في الدراسات التطبيقية.

ولا بد أن نشير إلى أن الباحثان اعتمدا مؤشر دخل الفرد فضلا عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في قياس ظاهرة الفقر في مدينة الرمادي.

خط الفقر:

إذا كان من السهل نسبيا الحكم على فردا بأنه من الفقراء، وفقا لمعايير موضوعية أو ذاتية، فأنه من الصعوبة بمكان إيجاد معيار محدد يمكن من خلاله الوصول للحكم نفسه بالنسبة للمجتمع ككل، أي تحديد الفقراء من غيرهم في مجتمع ما من المجتمعات، وعلى الرغم من تعدد الاجتهادات التي حاولت استنباط مثل هذا المعيار إلا أنه ينبغي الوصول إلى ما ينبغي وهو(خط الفقر**poverty Line**)حيث هو أكثرها شهرة وانتشارا.

وخط الفقر هو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان (الغذاء،الملبس،السكن،النقل) والمنهج الأكثر شيوعا في تحديد خط الفقر يبدأ بوضع افتراضات خاصة بحاجة الإنسان لسعرات حرارية كل يوم لكي يستطيع الاستمرار في الحياة ومواصلة العمل. وتجدر الإشارة خط الفقر يختلف من إقليم لآخر ومن مدينه إلى مدينه أخرى حيث تبين من الدراسة أن خط الفقر في مدينة الرمادي ٦٤.٣٥ كما في الشكل(١)

مؤشرات الفقر:

خط الفقر على الرغم من أهميته في دراسات الفقر في المجتمع،إلا انه بحكم تركيبه لا يصلح إلا لغرض تمييز الفقراء من عدم الفقراء في المجتمع،ولا يعطي دلالات أخرى لا تقل أهمية عن مدى عمق ظاهرة الفقر مثلاً أو خصائص الفقراء كما وانه بسبب طبيعته المحلية لا يصلح للمقارنات الدولية(١٠)، من هنا برزت جهود عديدة لتطوير مؤشرات أخرى تحاول سد هذه الثغرات ولتكميل مؤشر خط الفقر ومن أهم المؤشرات ما يلي:

١- مؤشر عدد الرؤوس(Head Count Index) ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر وهو يعبر عن الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر.

٢- مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap) وهو يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر.

٣- مؤشر شدة الفقر(Poverty Severity Index) ويمكن احتسابه من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر.

وهكذا كلما كان مؤشر الفقر عاليا، كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وازداد حجم التفاوت بين الفقراء.

المناطق المتخلفة في المدن:

ظاهرة المناطق المتخلفة في المدن لم تكن وليدة اليوم بل لازمت حركة نمو المدن وتطورها واتخذت لها أماكن في وسط المدينة وأطرافها إذ أنها وقعت تحت تأثيرات اجتماعية واقتصادية وطبيعية جعلت منها مناطق متخلفة يعاني سكانها حياة (البؤس والفقر) مخالفين بذلك الحياة الحضرية للمدن وهذا مما أدى إلى أن تصبح هذه المناطق أماكن غير مريحة للإسكان لكثرة مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والسكنية والعمرانية مسببة بذلك تباينا واضحا بين أجزاء ومناطق المدن.

وهذه المناطق بطبيعتها تتصف بأنها بؤرة الأمراض الاجتماعية والسلوك الشاذ ومسرحا للجريمة وجنوح الأحداث ومحطة لاستقبال المهاجرين وبذلك تمثل بيئة فقيرة تتسم بتهرؤ وحداتها المعمارية وفي بعض المدن تسمى (مدن الصفيح).

ويؤكد أسو كار لويس على أن هناك تشابها واضحا في الحالة المعاشية للطبقات الفقيرة في المناطق المتخلفة من مدن العالم كافة ويتجلى هذا التشابه في الأمور التالية(١١):

إنهم يعيشون على هامش الحياة وان كانوا في مراكز المدن.

تلازمهم صفة البطالة.

مستوى دخلهم محدود.

عدم قدرتهم على التوفير.

الاقتراض بالربا ورهن الحاجات الشخصية.

استعمال الأثاث والملابس القديمة والمستعملة.

مناطق سكناهم متهرئة عمرانيا وأبنيتها مكتظة.

عدم الاهتمام بأحوالهم الصحية والتعليمية.

ترتفع أوساطهم نسبة الجريمة وجنوح الأحداث.

ويقول جوزيه دي كاسترو الباحث بجامعة البرازيل أن ازدحام السكان في جهات العالم المختلفة ليس هو سبب الفقر، بل أن الحرمان والجوع هما سبب ازدحام السكان وقد يبدو هذا الرأي مناقضا لنفسه حيث إن الجوع

وهو عامل من عوامل الموت والتدهور لا يحتمل أن يكون سببا لزيادة كبيرة في السكان، ولكن الواقع أن هذا هو ما يحدث بالضبط، ففي الصين والهند واليابان وهي أكثر جهات العالم ازدحاما بالسكان وانتشارا للفقراء نجد انه كلما اشتدت عليها وطأة الجوع زاد عدد سكانها لذا فأن رفع المستوى الصحي للإنسان والمساواة في توزيع الدخل يؤدي إلى استقرار العالم .(١٢)

الجانب التطبيقي:

تقع مدينة الرمادي على بعد ١٠٥ كم غرب العاصمة بغداد وهي مركز محافظة الانبار .وتتكون مدينة الرمادي من الأحياء السكنية التي تتوزع كما في الخريطة رقم (١) وقد تكونت عبر مراحل تطور المدينة وتوسعها فهناك أحياء الجانب الشرقي كحي الصوفية وأحياء الجانب الشمالي كالثيلة الشرقية والغربية وحي الشركة وحي الورار وأحياء الجانب الجنوبي كحي الملعب وحي ١٤رمضان والشرطة والجمهوري والعادل واليرموك، أما أحياء الجانب الغربي من المدينة فهي حي الحرية والحكم المحلي والقادسية وقوى الأمن والأكراد و٣٠ تموز و٨شباط وحي عثمان والحي العسكري(١٣).

وجدير بالذكر أن مدينة الرمادي كانت تتكون من حيين أساسين هما القطانة والعزيزية وهما يمثلان المنطقة التجارية المركزية **(C.B.D)** ثم تطورت المدينة وأفرزت أحياء أخرى جديدة في فترة الخمسينيات والسبعينيات في الجزء الشمالي كحي الشركة وفي الحي الجنوبي كحي المعلمين وفي فترة السبعينيات والثمانينات تم فرز أحياء الجزء الجنوبي الأخرى بالإضافة إلى أحياء التأميم و٣٠ تموز والأحياء الأخرى في الجزء الغربي من المدينة(١٤).

على أساس ذلك سيتم اختيار ثلاثة مناطق أو تجمعات سكنية ضمن المدينة تتباين فيها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسكنية وكما يلي:

القطانة والعزيزية باعتبارها منطقة المركز الأساسية.

حي المعلمين.

حي التأميم.

إن تحليل الواقع الاجتماعي وظاهرة الفقر جزء أساسي فيه يتم من خلال اعتماد معيار أساسي للموضوع ويأتي معيار دخل الأسرة حاسما في ذلك ومن ثم يتم توضيح نوع الوظائف التي تمارس في كل منطقة والسلوك الاجتماعي والاقتصادي طبقا لمعطيات خصائص الساكنين لهذه الأحياء، وقام الباحثان بإجراء مسح ميداني وتم التركيز على دخل الأسرة الشهري للأحياء الثلاث كما في الجدول (١)

جدول (١)

دخل الأسرة الشهري لبعض أحياء مدينة الرمادي

الحي السكني	أقل من ١٥٠ ألف دينار		١٥١ – ٣٠٠ ألف دينار		٣٠١–٤٥٠ ألف دينار		٤٥١–٦٠٠ ألف دينار		٦٠٠ ألف دينار فأكثر	
	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%
القطانة والعزيزية	٨	١٣.٣٣	٢٨	٤٦.٦٦	١٨	٣٠	٢	٣.٣٣	٤	٦.٦٦
المعلمين	---	---	٩	١٥	١٦	٢٦.٦٦	٢٣	٣٨.٣٣	١٢	٢٠
التأميم	٧	١١.٦٦	٢٤	٤٠	١٧	٢٨.٣٣	٧	١١.٦٦	٥	٨.٣٣

المصدر: الدراسة الميدانية

القطانة والعزيزية:

تمثل القطانة والعزيزية أقدم مناطق المدينة كونها تمثل بداية الاستيطان لذلك تظهر الدور المتهرئة والنمط المعماري القديم فظلا عن صغر حجم الوحدات السكنية ا وقد اخذ الاستعمال التجاري يزحف عليها تدريجيا بالإضافة إلى تركز فعاليات اقتصادية وإداريه وماليه عديدة جعلها تحتل المنطقة التجارية المركزية وباتت تمثل منطقة جذب للسكان العاملين القادمين إلى المدينة من الخارج والذين يسكنون لفترة مؤقتة، ذلك القرب من المنطقة المركزية ومحل العمل بالإضافة إلى تركز عدد كبير من الخدمات فيها لكن الصفة الغالبة على هذه المنطقة هي سكنى العوائل ذات الدخل المحدود حيث تعمل في منطقة السوق بالإضافة إلى تمسكهم بوحدة الجيرة ونمط الحياة الذي اعتادوا عليه لفترة طويلة. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه المنطقة تعد من أكثر الأحياء التي شهدت معارك مستمرة ولا يزال السكان وأصحاب المحلات التجارية يتعرضون إلى المخاطر وهجرها العديد من العوائل كما أغلقت المحال التجارية الأمر الذي أرهق هذه المنطقة سكنيا واقتصاديا وافرز عوامل اجتماعية وأنواع مختلفة من السلوك الذي صاحب هؤلاء المهاجرون من مناطق مختلفة نحو المدينة.

ومن تحليل نتائج المسح في الجدول يتبين أن منطقة القطانة والعزيزية تمتاز بتباين الدخل الشهري لأسرها (١٣.٣%) دخلهم الشهري(اقل من ١٥٠) ألف دينار و(٤٦.٦ %) دخلهم الشهري(١٥١-٣٠٠) ألف دينار كما أن (٣٠. %) دخلهم الشهري (٣٠١-٤٥٠) ألف دينار و(٣.٣٣%) دخلهم الشهري (٤٥١-٦٠٠) ألف دينار في حين تنخفض نسبة الأسر ذات الدخل المرتفع (٦٠٠) ألف دينار فأكثر إلى (٦.٦٦%)، هذا التنوع يأتي من اختلاف طبيعة الأعمال التي يمارسها سكنة هذه المنطقة بالإضافة إلى اختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية فهي تجمع بين التجار والوظيفة والعمال والطبقات المعدمة أو الفقيرة بالإضافة إلى المهاجرين .

حي المعلمين:

يعد حي المعلمين من الأحياء المحافظة على صبغتها الاجتماعية والاقتصادية فقد تم فرز هذا الحي في نهاية الستينات على أساس الوظيفة التي يمارسها ساكنوه فهي تجمع شريحة المعلمين من سكنة المدينة إضافة إلى أن الفرز كان بواقع قطع أراضي سكنية كبيرة (٥٠٠-٦٠٠م٢) وقد ظل هذا الحي محافظا على وحدة الجيرة فيه ولم يستقبل أي حركة بشرية من الأحياء الأخرى داخل المدينة أو من خارجها لذا ومن تدقيق نتائج المسح الميداني لدخل الأسرة الشهري في هذا الحي السكني لم نجد أسر يقل دخلها الشهري عن ١٥٠الف دينار كما أن (١٥%) من الأسر دخلهم الشهري بين(١٥١-٣٠٠)إلف دينار أما الأسر التي يتراوح دخلها بين (٣٠١-٤٥٠) ألف دينار كانت (٢٦.٦٦%)في حين ترتفع نسبة الأسر التي يكون دخلهم الشهري (٤٥١-٦٠٠) إلف دينار إلى (٣٨.٣٣%) كما ترتفع نسبة الأسر التي يكون دخلهم الشهري أكثر (٦٠١)إلف دينار إلى (٢٠%).

إن الصورة في هذا الحي كتحليلٍ اجتماعي تبرز تحسن الدخل الشهري لحالة الساكنين كونهم من أصحاب الأعمال والوظائف الجيدة ونظراً لارتفاع سعرْ الأرض وتمسك الأُسر بسكنهم وطابع وظيفتهم وثقافتهم ووحدة جيرتهم أدى إلى عدم حدوث تغيير البنية المعمارية أو الوظيفة السكنية لهذا الحي أو التجمع السكاني إلا في إطرافه القريبة من المنطقة التجارية المركزية وشارع المستودع حيث حدث تغير وظيفي لاستعمالات الأرض بعد زحف الاستعمالات التجارية .

حي التأميم:

يقع هذا الحي في القسم الغربي من المدينة، حيث امتد توسع المدينة باتجاهه مع نهاية فترة السبعينيات وكان العامل الأساس في ذلك وجود معمل الزجاج والسيراميك وحددت هجرة بقصد الحصول على فرصة عمل ضمن

هذا المشروع الضخم الذي يضم آلاف العاملين وعلى مداد الليل والنهار،فتم فرز هذا الحي عام ١٩٧٧توسع بعد ذلك فرز إحياء أخرى هي حي ٣٠ تموز و٨ شباط والحكم المحلي والقادسية إضافة إلى بناء مجمعين للإسكان العمودي الأول قرب المعمل والثاني ضمن حي الحكم المحلي،يظهر في هذه المنطقة التداخل السكاني والخلط السكني حيث يسكن هذه المنطقة أفراد متباينين في ثقافاتهم والنواحي الاجتماعية والاقتصادية.

بالإضافة إلى ضعف الروابط الاجتماعية بين الساكنين كونهم من مناطق مختلفة ولضمانة هذه المنطقة وإعالتها لعدد كبير من السكان ظهرت خدمات متنوعة في الشطر الغربي من المدينة لتلبية متطلبات هؤلاء الساكنين إضافة إلى جذبها لبعض الصناعات والمعامل الإنتاجية لتوفر الأيدي العاملة والقدرة الشرائية لإدامة الحياة اليومية فيكثر في هذه المنطقة الفقراء وتظهر البنية المعمارية وأشكال الأبنية تداخلا واختلافا ليس لكونها قديمة وإنما لضعف الحالة الاقتصادية للسكان فمنهم من يسكن غرفة واحدة ومنهم من يشيد بمواد بدائية كالخشب وخاصة في بناء السقوف إضافة إلى ازدحامهم في المجمعات السكنية العمودية وتظهر المشكلات الاجتماعية واضحة ضمن هذا الحيز المكاني مع ارتفاع نسبة الجريمة قياسا إلى مناطق المدينة الأخرى ومن تحليل دخل الأسرة الشهري في الجدول نلاحظ أن (٥٠ %)من الأسر دخلهم دون متوسط أما الأسر التي يكون دخلها(٣٠١ـ٤٥٠) ألف دينار بلغت (٢٨.٣٣%) في حين تنخفض نسبة الأسر ذات الدخل الشهري (٦٠٠.٤٥١) ألف دينار إلى (١١.٦٦%) فقط كما تنخفض نسبة الدخول الشهرية المرتفعة إلى (٨.٣٣ %) من مجموع الأسر، كما يعمل اغب هؤلاء بوظائف مختلفة صناعية وتجارية وزراعية ينتقلون من منطقة إلى أخرى إضافة إلى الوظائف الخدمية ضمن المنطقة التي يسكنونها والمنطقة التجارية المركزية ضمن رحلة عمل يومية من الصباح إلى المساء .

المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية:-

قام الباحثان بأعداد استمارة استبيان لجمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات المختارة وتم توزيع الاستمارة على عينه عشوائية من منتسبي جامعة الأنبار وتم استخدام الأساليب الإحصائية كدالة التمييز التربيعي ومربع كاي ..الخ .وقد أظهرت النتائج أن متوسط عدد أفراد الأسرة للعينة هو ٥.٣٧ بانحراف معياري مقداره ١.١٧ وكان وسيط أفراد الأسرة مساويا إلى ٥،كما وجد أن معدل دخل الأسرة الشهري هو ٣٤٠٩٠٠ دينار بانحراف معراري مقداره ١٥٣٠٠٠ .

لقد ظهر أن ٦٦,٦٧ % من أفراد العينة يسكنون وحدات سكنية مؤجرة مما يؤدي إلى دفع جزء من دخل العائلة الشهري كإيجار،الأمر الذي يضعف القدرة الشرائية لشاغلي الوحدات السكنية المؤجرة خاصة إذا علمنا أن معدل الإيجار الشهري هو ١١٥٥٠٠دينار بانحراف معياري مقداره ٢٩٢٩٠ دينار وان الإيجار يتراوح في المدى ١٦٠٠٠٠.٧٥٠٠٠ دينار .

في ضوء المعلومات السابقة يتضح إن الإيجار يشكل ما نسبته ١٤ ،٣٤ %من دخل العوائل في عينة البحث . إن هذه النسبة تسبب خللا واضحا في القدرة الشرائية لهذه العوائل تمنعها من تلبية احتياجاتها المعيشية بشكل صحيح.

لقد أظهرت نتائج تحليل البيانات أن ١٥ % فقط من الذين لا يملكون وحدات سكنية لديهم سيارات خاصة، وان ١٠% منهم لديهم فردا أو أكثر يعاني أمراضا مزمنة أو معوق . وبالرغم من هذا فأن ٦٠% من الذين لا يملكون وحدات سكنية راضون عن حالتهم المعيشية، وان ٦٥% منهم يفضلون عمل النساء بعد التخرج.

عند مقارنة هذه النتائج مع بيانات أفراد العينة الذين يملكون وحداتهم السكنية يظهر أن ملكية وحدة السكن تشكل عاملا مهما في ملكية السيارة الخاصة حيث كانت نتيجة استخدام مربع كاي أن هناك فرقا معنويا بين نسبة العوائل التي تمتلك سيارة خاصة في مجموعتي المالكين والمستأجرين للوحدات السكنية

($x2=6.065, df=1, p<0.05$) أي أن نسبة عدد أفراد العينة الذين يملكون وحداتهم السكنية ويملكون سيارة خاصة هي ٥٢.٥%.

لقد ظهر من خلال استخدام الاختبار اللامعلمي Mann-Whitney أن ملكية وحدة السكن لا تؤثر معنويا لا على الرضا عن المعيشة ولا عن السماح للنساء بالعمل بعد الحصول على الشهادة.

لقد وجد أيضا أن وجود فرد أو أكثر من أفراد العائلة معوق أو يعاني أمراض مزمنة لا يؤثر معنويا لا عن الرضا عن المعيشة ولا عن السماح للنساء بالعمل بعد الحصول على الشهادة.

لقد أوضحت نتائج استخدام اختبار t أن عدد أفراد الأسرة والدخل لا يؤثران معنويا لا على الرضا عن الحالة المعيشية ولا على السماح للنساء بالعمل بعد حصول على الشهادة .

تبين نتيجة استخدام دالة التمييز التربيعية للتمييز بين الرضا عن المعيشة من عدمه ان المتغيرات باستثناء عدد أفراد الأسرة تؤثر جميعها في الرضا عن المعيشة بشكل متباين وان مجموع هذه التأثيرات المتباينة يمكن أن يقود إلى دالة كما موضحة في النتائج أدناه يؤدي استخدامها عن طريق معرفة قيم متغيرات باستثناء الرضا، ما إذا كانت أية عائلة راضية أم لا عن معيشتها

الاستنتاجات والتوصيات

بعد عرض وتحليل ظاهرة الفقر تبين أن هذه الظاهرة حاله اجتماعيه تسود كافة المجتمعات البشرية وتعزى أسبابها إلى عوامل اقتصاديه واجتماعيه وسياسة مختلفة و تبين أن هذه الظاهرة تفاقمت في منطقة الدراسة بسبب عدم الاستقرار وفقدان الأمن، كما لوحظ تباين في توزيع الظاهرة داخل المدينة تبعا لتباين الأحياء السكنية حيث تزداد في الأحياء السكنية الرديئة.

من خلال اعتماد مؤشر دخل الأسرة حددت الدراسة خط الفقر الذي بلغ (٦٤.٣٥)

ألف دينار شهريا أي ما يعادل (٤٠) دولار شهريا للفرد الواحد.

ومن خلال تقييم بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية اتضح أنها مؤشرات جيده تساعد على تحليل ظاهرة الفقر وخاصة مؤشر السكن حيث تبين أن.٦٧. ٦٦% من أفراد العينة يسكنون وحدات سكنية مؤجرة وبما أن الفقر يشكل عائقا رئيسيا أمام الجهود الإنمائية في مجال تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي لذلك فأنه يمثل مصدر تهديد وقلق دائم لحاضر الأفراد ومستقبلهم مما يتطلب وضع الحلول والمعالجات الجذرية ويتقدم الباحثان بالتوصيات الآتية:

١ – اعتماد سياسات واضحة في مجال التنمية البشرية وبما ينسجم مع احتياجات المجتمع بهدف إيجاد فرص عمل لمن هم في سن العمل من المؤهلين من خلال تنفيذ المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية من اجل القضاء على البطالة والتسول.

٢– التركيز على الاستثمار في تطوير الموارد البشرية من خلال برامج التدريب والتطوير فضلا عن تحسين الخدمات في مجال الصحة والتعليم والإسكان.

٣– إعادة النظر في رواتب المشمولين برعاية الأسرة كي يتناسب مع عدد الأفراد وبما يسد نفقات معيشة الأسرة.

٤– التعرف على حالات المعوقين وتأهيلهم مهنيا لإيجاد العمل التي يتناسب مع إمكانياتهم ومهاراتهم لتمكينهم على توفير العيش الكريم لهذه الشريحة وإنقاذها من الفقر وجعلها قوه فاعله في تطوير المجتمع.

٥– ينبغي على الدولة اعتماد سياسات صارمة لمراقبة الفساد ومكافحته ومحاسبة الموظفين الذين سرقوا الأموال وممتلكات الدولة للحفاظ على مصلحة الجماعة خاصة الفقراء كونهم أكثر المتضررين.

٦– على المؤسسات الدينية والإعلامية أن تعمل على نشر القيم الروحية النبيلة التي تدعوا إلى تقديم العون والمساعدة للمحتاجين من فقراء وأيتام وتبين للناس أن مبادئ الدين الإسلامي الحنيف تشكل قاعدة أساسية للتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

٧- إن التخريب الذي حصل في منطقة الدراسة بسبب الاحتلال والمعارك أدى إلى تدمير الأبنية والوحدات السكنية والمحال التجارية والمؤسسات الخدمية يتطلب من كافة الجهات التدخل والمساعدة ومد يد العون والمساعدة للعوائل المتضررة والمفجوعة بأبنائها الذين باتوا يعيشون تحت خط الفقر.

المصـــــادر

١-فرنسيس لابيه وجوزيف كولتز،(خرافة الجوع)، ترجمة حسني زينه، مؤسسة الأبحاث العربية- بيروت.١٩٨٢،ص ١٢.

٢-كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر، منتدى العالم الثالث، القاهرة،١٩٩٤، ص١-٢.

٣-د.عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان- بيروت،شباط ٢٠٠١،ص ٢١ .

٤-المصدر السابق، ص ٢١-٣٠.

٥-د.مالك الدليمي ود.محمد العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية،مصدر سابق، ص ٥٤٦-٥٤٩.

٦-جوزويه دي كاسترو، جغرافية الجوع، ترجمة زكي الرشيدي، سلسلة الألف كتاب،مصر، بدون تاريخ، ص ٢٨-٢٩.

٧-عثمان محمد عثمان،قياس التنمية البشرية (مراجعة نقدية)،التنمية البشرية في الوطن العربي، بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة بجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الآسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، ١٩٩٥، ص١١٣-١١٤.

٨-د. مجيد حميد عارف (انثروبولوجيا التنمية الحضرية)،مطابع جامعة الموصل،١٩٩٠،ص ٨٦.

9-Coleman ,James and Cressey Donald 1980."Social Problems" Harper and Row Pub ,New York ,P.154.

١٠-د. معن خليل عمر وعبد اللطيف عبد الحميد العاني،(المشكلات الاجتماعية)، دار الحكمة للطباعة والنشر،بغداد ١٩٩١،ص ١٧٢.

١١-المصدر السابق ص ١٧٣.

١٢-د.محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ١٤٩.

١٣-د.عبد الناصر صبري شاهر الراوي، تقويم المخطط الأساسي لمدينة الرمادي ومعالجة بعض المشكلات التخطيطية،مجلة البحوث الجغرافية ،الكوفة العدد الخامس ٢٠٠٤ ،ص ١٧٨.

١٤-محمد طه نايل الوظيفة التجارية لمدينة الرمادي رسالة ماجستير غير منشوره كلية الآداب جامعة بغداد ص ٨٢

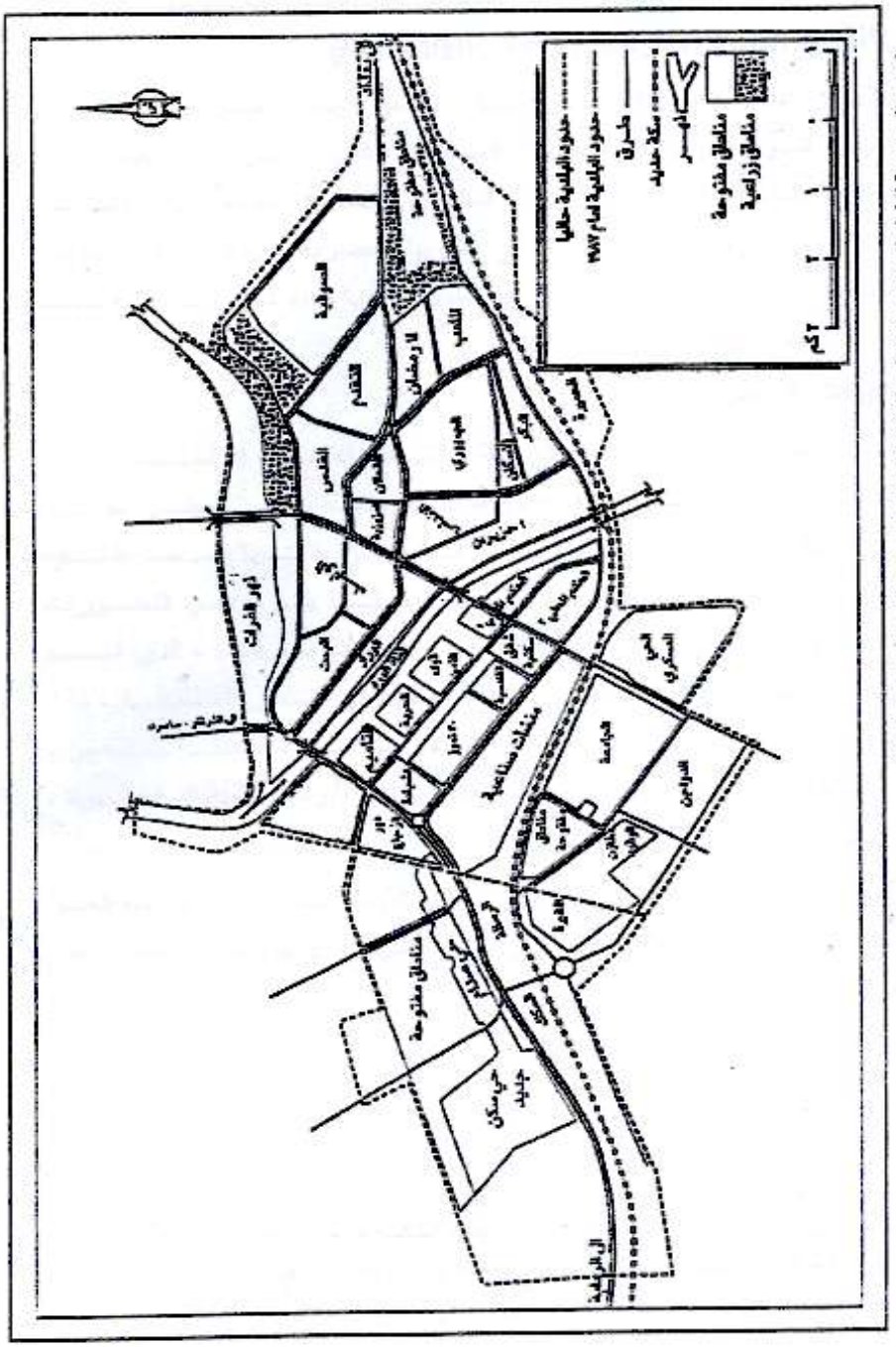

خارطة (٥أ): الاحياء السكنية في منطقة الدراسة

المصدر ١): مديرية التخطيط والتصميم العامة ، خارطة التصميم الاساسي لمدينة الرمادي ، مقياس ١/ ٢٥٠٠ .
٢): محافظة الانبار ، التخطيط العمراني ، القسمة الفنية خارطة التصميم الاساسي ، مقياس ١/ ١٠٠٠٠ .
٣): محافظة الانبار ، مديرية بلدية الرمادي .

شكل رقم (١)

خط الفقر لعينة الدراسة في مدينة الرمادي لعام ٢٠٠٥

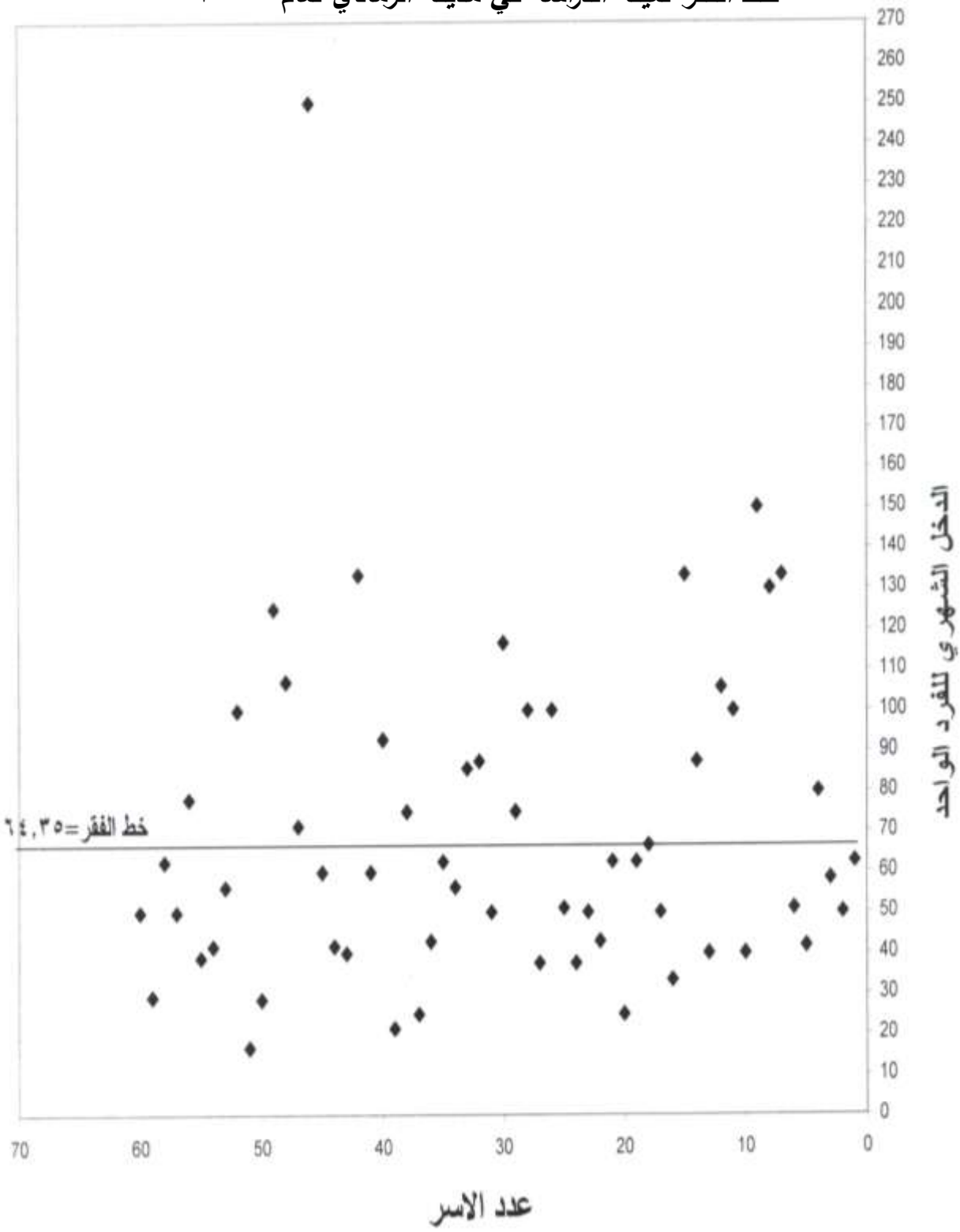

المصدر: الدراسة الميدانية